الإنتربول

التقرير السنوي لعام 2015

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

المحتويات

توطئة بقلم الأمين العام 4

1. الحوكمة	6	2. القدرات	16	3. البرامج	32	4. الشؤون المالية	46
الجمعية العامة	7	تدبر البيانات الشرطية	18	مكافحة الإرهاب	34	الأداء المالي لعام 2015	47
اللجنة التنفيذية	8	الأدلة الجنائية	20	الجريمة السيبرية	38	البيانات المالية	48
INTERPOL 2020	10	مركز العمليات والتنسيق	22	الجريمة المنظمة والجريمة الناشئة	40		
المكاتب المركزية الوطنية	11	التحليل الجنائي	24				
مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار	12	دعم التحقيقات بشأن الفارّين	25				
الأخلاقيات والتحقق من خلفية الجهات المانحة	13	الابتكار	26				
لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول	14	بناء القدرات والتدريب	28				
معاملة البيانات	15	المشاريع الخاصة	30				

توطئة بقلم الأمين العام

يسرني تقديم التقرير السنوي لعام 2015، وهو أول عام كامل لي كأمين عام للمنظمة منذ انتخابي في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 انطلاقا من رؤيتي لكيفية دعم المنظمة لبلدانها الأعضاء في ظل الأوضاع الأمنية المتغيرة.

ومع بداية العام، أُطلقت مبادرة INTERPOL 2020، وهي استعراض شامل للأنشطة الرئيسية للمنظمة ودورها في دعم أجهزة إنفاذ القانون على الصعيد الدولي، لنكفل أن يظل الإنتربول قادرا على تلبية الاحتياجات على صعيدي العمل الشرطي والأمن بشكل فعال.

وتمثلت النتيجة الأولى لمبادرة 2020 في وضع نموذج عمل جديد للمنظمة يوفر للبلدان الأعضاء مجموعة من القدرات الشرطية الرئيسية، مثل تدبر البيانات وتحليلها، وذلك لدعم ثلاثة برامج لمكافحة الجريمة ذات الأولوية، ألا وهي: مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة والناشئة.

وفي عالم اليوم السريع التغير، لا يمكن لأجهزة إنفاذ القانون وحدها مكافحة الجريمة. وبينما نواصل استقطاب الدعم الخارجي لتمويل أنشطتنا، من المهم كفالة وجود إطار عمل ومبادئ توجيهية واضحة ونزيهة. لذا، عمدنا إلى وضع إجراءات في هذا الصدد، لا سيما تشكيل لجنة تُعنى بالأخلاقيات واستحداث وظيفة للتحقق من خلفية الجهات المانحة.

ولم يكد مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار يُفتتح في سنغافورة في نيسان/أبريل حتى ظهر بوضوح الأثر الإيجابي للشراكات مع القطاعين العام والخاص، عندما أسفرت البحوث المنجزة مع أطراف أخرى عن كشف خطر يهدد الصفقات بالعملات الافتراضية. ونسّق مجمّع الإنتربول الجديد عملية دولية ناجحة استهدفت شبكة البوتنت Simda التي يُعتقد أنها لوثت أكثر من 770 000 حاسوب في جميع أنحاء العالم.

واعترفت مجددا هيئات وطنية وإقليمية ودولية، لا سيما الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بدور الإنتربول الفريد في مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي لحركة ذهاب وإياب غير مسبوقة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب المسافرين إلى مناطق النزاع ومنها.

وأسفرت العمليات التي استهدفت شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية الضالعة في الجريمة المالية والاتجار بالبشر والجريمة البيئية والاتجار بالمخدرات عن توقيف أشخاص في العالم أجمع، بالإضافة إلى ضبط سلع غير مشروعة تُقدَّر بعشرات الملايين من الدولارات، وإنقاذ أطفال بعضهم في سن الخامسة من براثن العمل القسري.

وما كانت هذه الإنجازات لتتحقق لولا الالتزام المتواصل لموظفي المكاتب المركزية الوطنية، ورئيسة المنظمة وأعضاء اللجنة التنفيذية، وموظفي الأمانة العامة والمكاتب الإقليمية ومكاتب الارتباط.

والإنتربول، إذ ينطلق من هذه الأسس المتينة ويتبع مسارا واضحا، يتطلع بثقة نحو المستقبل لجعل العالم أكثر أمانا.

يورغن شتوك
الأمين العام

الحوكمة

الجمعية العامة

تتساوى بلدان الإنتربول الـ 190 الأعضاء في التمثيل في الجمعية العامة التي تجتمع سنويا لتحديد مسار المنظمة في السنوات المقبلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، عُقدت الدورة الـ 84 للجمعية العامة في كيغالي (رواندا).

وتناولت تلك الدورة التي شارك فيها حوالى 640 من رؤساء أجهزة الشرطة وكبار المسؤولين في أجهزة إنفاذ القانون من 145 بلدا مواضيع رئيسية شملت مكافحة التهديد الذي يطرحه المقاتلون الإرهابيون الأجانب، والجريمة السيبرية، وشبكات الجريمة المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات.

ودعمت الجمعية العامة بالإجماع مبادرة INTERPOL 2020 التي أُطلقت هذا العام لاستعراض استراتيجية المنظمة وأولوياتها وأنشطتها. وصادق المندوبون على عدد من اتفاقات التعاون مع المنظمات الشريكة بغية الاستفادة من خبراتها المتبادلة في مجالات القرصنة البحرية والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

واعتمدت الجمعية العامة أيضا 12 قرارا بشأن مسائل منها:

- إقامة مشروع تجريبي بشأن فئة جديدة من النشرات مخصصة تحديدا لتعقب الأصول واستردادها؛
- اتخاذ تدابير تكميلية مرتبطة بمعاملة النشرات والتعاميم؛
- توثيق عرى التعاون مع القطاع الخاص، لا سيما عن طريق مبادرة I-Checkit لتعزيز إدارة الحدود؛
- تسهيل إزالة مواد الاعتداء على الأطفال من الشبكات الإلكترونية من خلال تبادل التواقيع الرقمية للصور مع الشركات ذات الصلة وهيئات إدارة الشبكات.

وعُقد مؤتمران إقليميان في عام 2015 هما المؤتمر الإقليمي الآسيوي الـ 22 الذي عُقد بالتزامن مع افتتاح مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار وتنظيم فعاليات Interpol World في سنغافورة في نيسان/أبريل، والمؤتمر الإقليمي الأوروبي الـ 43 الذي عُقد في بخارست (رومانيا) في أيار/مايو.

اللجنة التنفيذية

تنتخب الجمعية العامة اللجنة التنفيذية التي تتضمن 13 عضوا وتتولى إصدار التوجيهات وإسداء والمشورة وتشرف على تنفيذ القرارات المتخذة أثناء الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

ويقود أعمال اللجنة التنفيذية رئيس الإنتربول وهو حاليا الفرنسية ميراي باليستارازي (2012-2016). وانتُخب نائبان جديدان للرئيس وخمسة أعضاء جدد إلى اللجنة التنفيذية في الجمعية العامة لعام 2015 بعد انتهاء ولاية الأعضاء السابقين.

الرئيس	نواب الرئيس	المندوبون
ميراي باليستارازي	كيم جونغ يانغ	ديفيد أرموند
	سيباستيان هايتوتا نديتونغا	سيرخيو أليخاندرو بيرني
	تود شين	دوان داكي
		كاترين دي بول
		جولين لوريا
		أنسِلم لوبيز
		فرنسيس نديغوا موهورو
		أنبوين نايدو
		ألكسندر بروكوبشوك

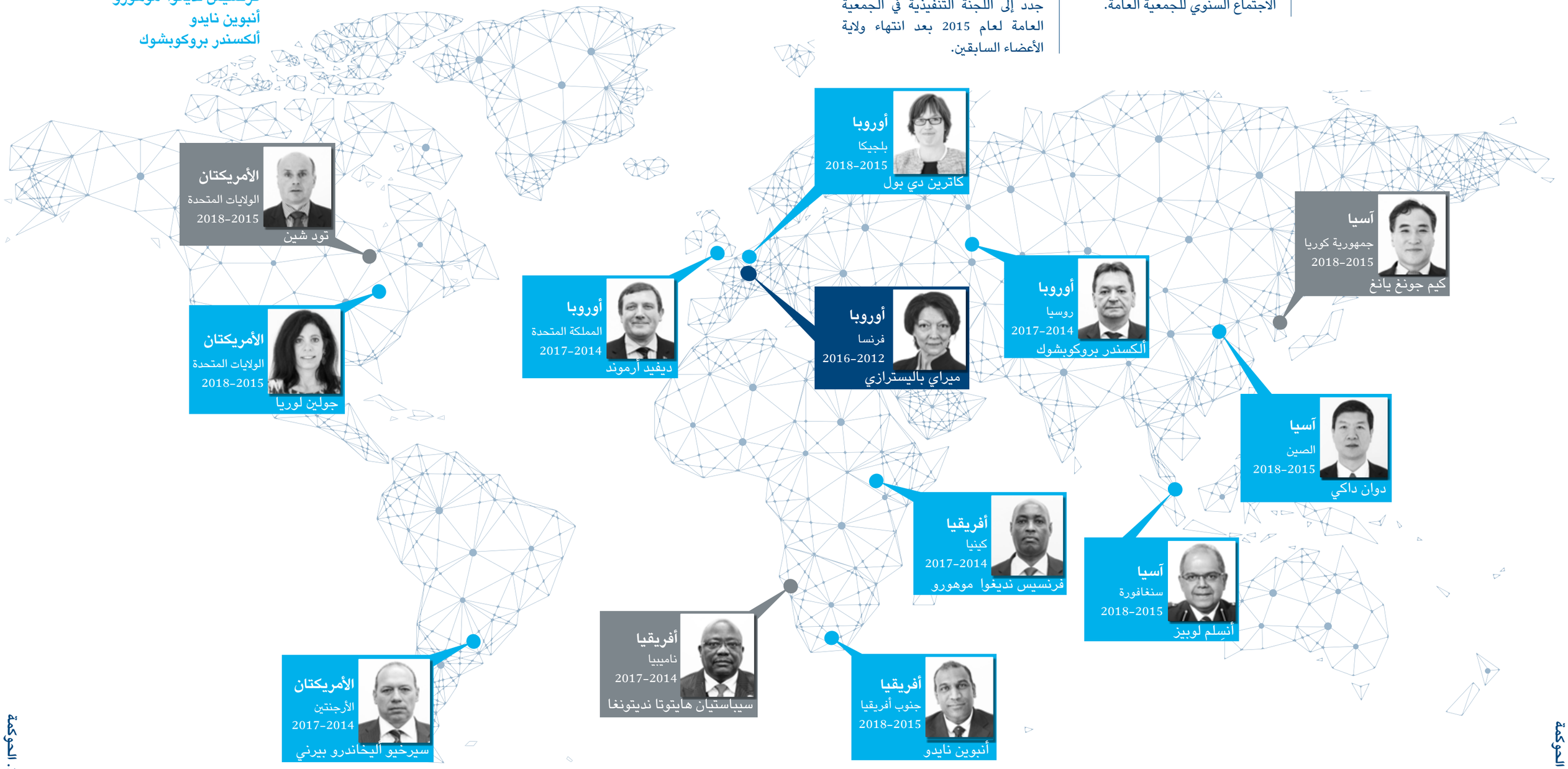

INTERPOL 2020 : بناء إنتربول الغد

ستوفر مبادرة INTERPOL 2020 للمنظمة الإطار الاستراتيجي الذي يتيح لها أن تتطور لتبقى قوية ومسموعة الصوت في القضايا الأمنية العالمية.

وفي عام 2015، وضعت المنظمة نموذج عمل جديدا لتلبية الاحتياجات المتغيرة لبلدانها الأعضاء بشكل فعال وتوفير نهج حيوي لمواجهة تهديدات الجريمة الدولية.

ويشتمل نموذج العمل هذا على مجموعة من القدرات الشرطية – وهي الخدمات والأدوات الرئيسية للمنظمة – والقدرات المؤسسية التي توظَّف لدعم ثلاثة برامج عالمية هي: مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة والناشئة.

وستحظى هذه الاستراتيجيات العالمية بدعم من مجموعة مشاريع يضعها الإنتربول لتلبية الاحتياجات المتغيرة لأجهزة إنفاذ القانون الدولية بشكل كامل.

وسيتعاون الإنتربول في السنة القادمة مع بلدانه الأعضاء لتحديد وتحقيق مجموعة واضحة من النتائج بغية تعزيز قدراته الشرطية المدعومة بآليات حوكمة راسخة.

المكاتب المركزية الوطنية

تقع المكاتب المركزية الوطنية في صميم عمل الإنتربول، فهي موجودة في كل بلد من البلدان الأعضاء ويعمل فيها موظفون وطنيون لإنفاذ القانون. وهذه المكاتب تربط البلدان فيما بينها وبالشبكة العالمية للإنتربول، الأمر الذي يعزز قدرات هذه البلدان على إجراء تحقيقات فعالة عبر الحدود.

ويجتمع رؤساء المكاتب المركزية مرة في السنة في ليون لمناقشة سبل التعاون الكفيلة بمواجهة تهديدات الجريمة الناشئة. وضم الاجتماع السنوي الـ 11 لرؤساء المكاتب المركزية الوطنية، الذي أصبح، لأول مرة، اجتماعا نظاميا، نحو 300 مندوب من 145 بلدا، نظروا في دور المكاتب المركزية الوطنية في وضع حلول عالمية مبتكرة لمواجهة صعوبات إنفاذ القانون الأكثر إلحاحا.

واعتمد المشاركون مجموعة من الاستنتاجات بشأن مواضيع شملت توسيع نطاق استخدام قواعد بيانات الإنتربول، ودعم الجهود التي تبذلها البلدان لمكافحة الجريمة السيبرية وكشف هوية الإرهابيين والمقاتلين الأجانب وتحديد مكانهم.

مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار

اجتمع في شهر نيسان/أبريل وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى في الشرطة من أنحاء العالم في الافتتاح الرسمي لمجمّع الإنتربول العالمي للابتكار الذي يعمل على توفير أدوات ومعارف متطورة للغاية لموظفي إنفاذ القانون في العالم من أجل مواجهة الجريمة في القرن الحادي والعشرين.

والمجمّع العالمي الذي يشكل أحد معالم انتقال العمل الشرطي الدولي إلى العصر الرقمي، هو المكان الذي يعكف فيه الإنتربول وشركاؤه الاستراتيجيون على استحداث أدوات وخدمات مبتكرة لإنفاذ القانون لمساعدة البلدان الأعضاء على منع ومكافحة الجرائم في المستقبل، مع التركيز على الجريمة السيبرية.

ومن الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها المجمَّع العالمي تقديم الدعم العملياتي إلى البلدان الأعضاء، وإعداد برامج للتدريب التدريجي، وبناء شراكات مع المنظمات والمؤسسات التجارية التي تشاطر الإنتربول رؤيتَه في جعل العالم أكثر أمانا للجميع. وأقيمت في المجمَّع أيضا غرفة عمليات تابعة لمركز العمليات والتنسيق.

الأخلاقيات والتحقق من خلفية الجهات المانحة

في ضوء حاجة المنظمة إلى إجراءات تلقائية للحصول على التمويل من مصادر خارجية، استُحدثت لجنة لاستعراض الأخلاقيات من أجل وضع مبادئ توجيهية تتعلق بقبول موارد مالية خارجية، وإدارتها واستخدامها. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في أيلول/سبتمبر بمشاركة ستة خبراء مستقلين من أجهزة الشرطة والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية.

ويحتاج الإنتربول، على سبيل المثال، إلى التأكد من أن الجهة المانحة الفعلية أو المحتملة تشاطره قيمه ومبادئه الأساسية، وأن تكون أنشطتها تتماشى مع أنشطته، وألا تشوب مصدر المساهمة أيّ عيوب مالية أو قانونية.

وبالتالي، وُضعت آلية للتحقق من خلفية الجهات المانحة في الأمانة العامة من أجل توضيح علاقات الإنتربول بالقطاع الخاص وتعزيز نزاهة المنظمة وحمايتها من المخاطر التي تنال من سمعتها.

وبالاستناد إلى أعمال لجنة استعراض الأخلاقيات، ستُنشأ في عام 2016 لجنة دائمة للشؤون الأخلاقية لاستعراض المخاطر المرتبطة بتلقي موارد مالية خارجية وإسداء المشورة بشأن شفافية التمويل من القطاع الخاص. وستشرف أيضا على مواصلة وضع إطار أخلاقي للمنظمة ولموظفيها وتنفيذه، وتعزيز التقيّد بمدونة السلوك وقيم المنظمة وفهمهما.

لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول

تسهر لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول على أن تتماشى معاملة البيانات الشخصية، مثل الأسماء وبصمات الأصابع، مع أنظمة الإنتربول من أجل حماية الحقوق الأساسية للأفراد والتعاون بين أجهزة الشرطة على الصعيد الدولي. واللجنة هي القناة التي يمكن من خلالها للأفراد الاستفسار عن المعلومات المسجلة بشأنهم، الأمر الذي شكّل الجزء الأوفر من حجم عملها في عام 2015.

معاملة البيانات

يعامل الإنتربول كمية كبيرة من المعلومات الشخصية في قواعد بياناته، واتخذ في السنوات الأخيرة تدابير لضمان معاملة هذه البيانات وفقا لمعايير وأُطر واضحة. واحترام مبادئ حماية البيانات، مثل الشفافية والمساءلة ونوعية البيانات، يرسي أسس الثقة لدى البلدان الأعضاء لتبادل البيانات عبر الإنتربول.

وفي عام 2015، استحدثت الأمانة العامة مكتبا جديدا لحماية البيانات بهدف ترسيخ ثقافة حماية البيانات في المنظمة، والحرص على معاملة البيانات عبر قنوات قانونية وعملياتية ملائمة على الصعيد العالمي، والتنسيق مع لجنة الرقابة على محفوظات الإنتربول. ومن مهام هذا المكتب أيضا رصد امتثال معاملة بيانات المنظمة لقانونها الأساسي وقواعدها، والتنسيق مع الموظفين المعنيين بحماية البيانات في المكاتب المركزية الوطنية.

وأجرى الفريق العامل المعني بمعاملة المعلومات، الذي شكّلته الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، استعراضا شاملا لآليات الرقابة في الإنتربول في مجال معاملة البيانات. وستهدف استنتاجات وتوصيات الفريق العامل، التي يُتوقع إصدارها في عام 2016، إلى تحسين جودة النشرات والتعاميم، وتعزيز ثقة البلدان الأعضاء في المنظومة، وتخفيف المخاطر التي تنال من سمعة المنظمة والمترتبة على الدعاوى المقامة ضدها.

2 القدرات

القدرات الشرطية

توفر الأمانة العامة مجموعة من القدرات الشرطية لمساعدة أجهزة الشرطة على تبادل البيانات والاطلاع عليها والعمل معا بفعالية عبر الحدود. وتقدم المساعدة في مجال التحقيقات والتدريب لمؤازرة البلدان الأعضاء في منع الجريمة وكشف هوية المجرمين وتوقيفهم وحماية المجتمعات في مختلف أنحاء العالم.

القدرات المؤسسية

ثمة الكثير من الخدمات الأساسية التي تحتاج إليها أيّ منظمة للعمل بكفاءة. وتشمل القدرات المؤسسية للإنتربول إدارة الموارد المالية والبشرية، والدعم القانوني، وتكنولوجيا المعلومات، والتخطيط الاستراتيجي، والتواصل، والترجمة، والمشتريات، والبنى التحتية.

تدبر البيانات الشرطية

لدى المنظمة طائفة من قواعد البيانات العالمية تتضمن معلومات جنائية مفصلة عن المجرمين والجرائم، وتدخل في صلب العديد من الأنشطة التي اضطلع بها الإنتربول خلال العام. وتحتوي قواعد البيانات على معلومات أسهمت بها البلدان الأعضاء، وتتيح لها الوصول الآني والمباشر إلى ملايين القيود لتيسير التحقيقات التي تجريها. وتُعامل البيانات تماشيا مع القواعد السارية في المنظمة ووفقا لأرفع المعايير في مجال حماية البيانات.

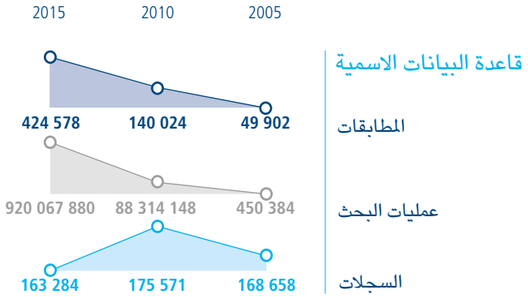

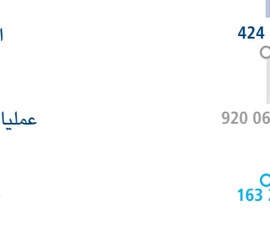

النشرات والتعاميم

النشرات الصادرة

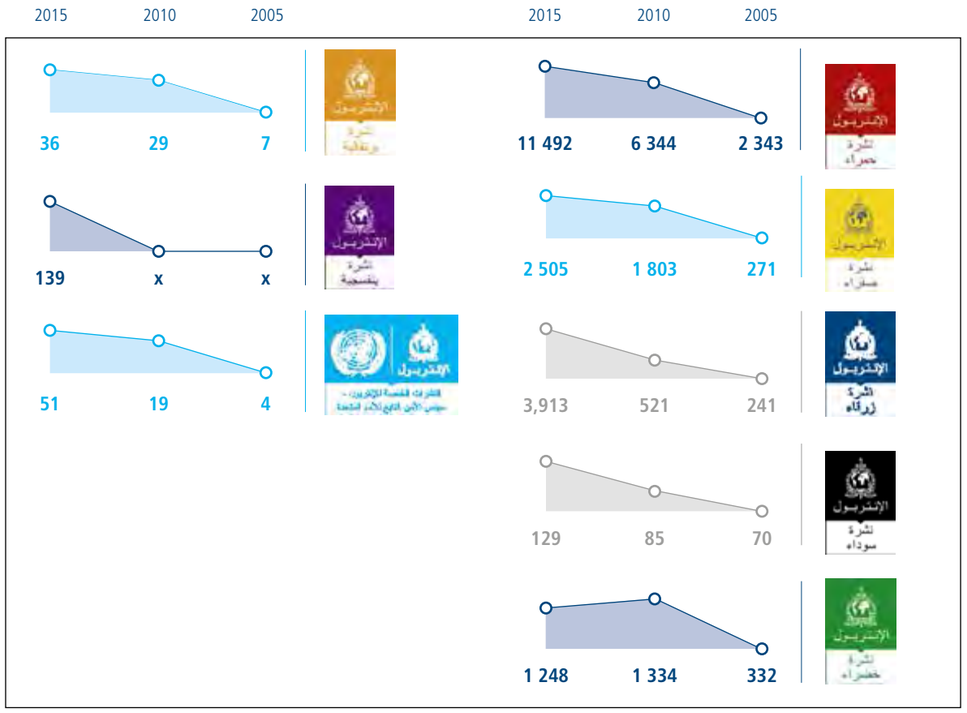

النشرات

النشرات هي أهم أدوات المنظمة في منظومة التنبيهات الدولية المرمزة؛ وهي تتيح لأجهزة الشرطة في البلدان الأعضاء تبادل معلومات بالغة الأهمية ذات صلة بالجريمة.

النشرات الحمراء: أشخاص مطلوبون
النشرات الصفراء: أشخاص مفقودون
النشرات الزرقاء: معلومات إضافية
النشرات السوداء: جثث مجهولة الهوية
النشرات الخضراء: تنبيهات وبيانات استخبار

النشرات البرتقالية: تهديد وشيك
النشرات البنفسجية: أسلوب إجرامي
النشرات الخاصة للإنتربول - مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: مجموعات وأفراد خاضعون لجزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

تكتسي التعاميم طابعا أقل رسمية من النشرات، وهي طلبات للحصول على معلومات أو للتعاون تتبادلها البلدان الأعضاء مباشرة.

الأدلة الجنائية

لدى خبرائنا معارف متخصصة في مجالات بصمات الأصابع، والبصمة الوراثية، وتحديد هوية ضحايا الكوارث، وتحديد سمات الوجه، والأدلة الجنائية الرقمية.

الندوة الأولى المتعلقة بتحديد سمات الوجه

شارك في ندوة الإنتربول الأولى المتعلقة بتحديد سمات الوجه ما يناهز 90 خبيرا من 40 بلدا لمناقشة آخر التطورات على صعيد المقارنة الجنائية لسمات الوجه والمنظومات المؤتمتة لتحديد سماته. واطّلع المندوبون على مشروع الإنتربول لإنشاء قاعدة بيانات تستخدم صور الوجه المتوفرة للفارّين على الصعيد الدولي والأشخاص المفقودين، وعلى خطط لتوفير صور وجه مختارة على الأجهزة النقالة، وذلك لدعم العمليات والتحقيقات التي تجريها أجهزة الشرطة في الميدان.

التدريب في مجال فحص الأدلة الجنائية المتعلقة بالوثائق

غالبا ما يستخدم المجرمون والإرهابيون وثائق سفر مقلدة واحتيالية لمحاولة التهرب من كشف هويتهم. وفي ضوء تزايد التعقيد في نوعية هذه الوثائق، من الضروري تزويد الموظفين ذوي الصلة بالمهارات اللازمة للكشف عن الجناة وتطبيق استراتيجيات مشتركة أكثر فعالية لإجراءات المراقبة على الحدود. ونُظمت دورات إقليمية بشأن فحص الوثائق الأمنية في سكوبيا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) وفي مونتفيديو (أوروغواي).

بروتوكول تحديد تاريخ الحبر للمساعدة في التحقيقات بشأن الاحتيال والتزوير

ستختبر البلدان الأعضاء في الإنتربول على الصعيد الميداني بروتوكولا جديدا في فحص الأدلة الجنائية لكشف الوثائق المزورة أو المقلدة، وذلك بعد نجاح تجربة هذا البروتوكول في مختبرات 13 بلدا. وهذا البروتوكول الذي استُحدث بالشراكة مع الأكاديمية الدولية لتحليل الكتابة اليدوية والوثائق، يرمي إلى توفير حل موثوق لمعرفة تاريخ توقيع أو تحرير وثيقة ما، وذلك للمساعدة في التحقيقات بشأن الاحتيال أو التزوير.

تقديم الدعم في تحديد هوية ضحايا الكوارث إثر تحطم طائرة

بناء على طلب السلطات الفرنسية، أوفد الإنتربول فريقا للتحرك إزاء الأحداث لدعم التحقيقات في حادث تحطم الطائرة الألمانية "جيرمان وينغز" فوق جبال الألب الفرنسية، الذي أودى بحياة 150 شخصا. وتضمن عملية تحديد ضحايا الكوارث التي يقوم بها الإنتربول الجمع والمقارنة المنظمين للمعلومات وعناصر الهوية من قبيل بصمات الأصابع أو سجلات الأسنان أو عينات البصمة الوراثية ببيانات ما قبل الوفاة التي تُجمع من منازل الضحايا أو التي يوفرها أفراد أسرهم.

مركز العمليات والتنسيق

مركز العمليات والتنسيق هو أول جهة اتصال للبلدان التي تواجه أزمة ما. والموظفون العاملون فيه، بفضل تعدد لغاتهم وخبراتهم، يقدّمون المساعدة على مدار الساعة من مكاتب بوينس آيرس وليون وسنغافورة.

القضايا الدولية

برزت الطبيعة الدولية لدور مركز العمليات والتنسيق في أيار/مايو عندما ساهم في التواصل بين المكاتب المركزية الوطنية في إسبانيا وتايلند وقطر والمملكة المتحدة لمدة 72 ساعة بلغات ثلاث، وذلك من أجل توقيف شخص مطلوب لشروع في قتل واتجار بالمخدرات.

وبالمثل، قدم مركز العمليات والتنسيق الدعم في تحقيق مشترك بين أجهزة الشرطة في بنن وتوغو والنيجر أسفر عن اعتقال الشرطة في توغو شخصا من النيجر يُشتبه في ارتكابه جرائم اغتصاب ومتهما بخطف فتاتين من بنن.

الأفرقة المتخصصة

بغية تقديم المساعدة في حالات الطوارئ في أعقاب حصول كارثة، يمكن لمركز العمليات والتنسيق أن يرسل أحد أفرقة الإنتربول للتحرك إزاء الأحداث، ويمكن له في الوقت نفسه إيفاد أحد أفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى لمساندة الإجراءات الأمنية في الأحداث الدولية. وأُوفد ما مجموعه 18 فريقا متخصصا في عام 2015.

وبعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في باريس في تشرين الثاني/نوفمبر، أُوفد فريق للتحرك إزاء الأحداث لدعم تحديد هوية الضحايا. وفي وسع شبكة الإنتربول العالمية تأدية دور أساسي في جمع البيانات ومقارنتها، لا سيما عند وقوع ضحايا من جنسيات متعددة. وفي هذه الحالة بالذات، كان ربع الضحايا من غير الفرنسيين.

وتعمل أفرقة الدعم في الأحداث الكبرى على كشف الأفراد الذين يشكلون خطرا على الأمن ومنعهم من عبور الحدود. وقامت الأفرقة التسعة التي أوفدت في عام 2015 بإجراء 18 مليون عملية تدقيق في قوائم المسافرين ومقارنتها بقواعد بيانات المنظمة لوثائق السفر المسروقة والمفقودة وللمعلومات الاسمية، الأمر الذي أدى إلى كشف هوية أكثر من 200 شخص مطلوب.

مركز العمليات والتنسيق

أفرقة التحرك إزاء الأحداث

عدد الأفرقة الموفدة في عام 2015: 6

عدد الأفرقة الموفدة منذ عام 2002: 105

1. إندونيسيا — تحطم طائرة AirAsia
2. كوستاريكا — قضية خطف مدعومة بجريمة سيبرية
3. فرنسا — تحطم الطائرة الألمانية "جيرمان وينغز"
4. فرنسا — أربع عمليات لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة الأوروبية الآسيوية
5. تونس — الاعتداء الإرهابي في سوسة
6. فرنسا — الهجمات الإرهابية في باريس

أفرقة الإنتربول للدعم في الأحداث الكبرى

عدد الأفرقة الموفدة في عام 2015: 9

عدد الأفرقة الموفدة منذ عام 2002: 111

1. **الجمهورية التشيكية** — مباريات بطولة العالم للهوكي التي نظّمها الاتحاد الدولي للهوكي على الجليد
2. **إيطاليا** — معرض ميلانو الدولي (معرض ميلانو)
3. **البرازيل** — بعثة تقييم لدورة الألعاب الأولمبية لعام 2016 في ريو
4. **سنغافورة** — دورة ألعاب جنوب شرق آسيا
5. **ألمانيا** — القمة الـ 41 لمجموعة الدول الصناعية السبع
6. **كوريا الجنوبية** — الدورة الـ 28 للألعاب الجامعية الدولية
7. **باراغواي** — زيارة البابا بنيديكتوس السادس عشر
8. **الفلبين** — قمة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ
9. **إيطاليا** — يوبيل الرحمة

التحليل الجنائي

في وسع الإنتربول، بفضل الربط بين جرائم منفصلة (الأشخاص والأماكن والأسلوب الإجرامي)، أن يحدد اتجاهات الجريمة ويدعم البلدان الأعضاء في المنظمة في تحركاتها التكتيكية وتخطيطها الاستراتيجي.

المساهمة في البرامج الأوروبية

في إطار المشاركة في فريق Mare الميداني المشترك لليوروبول، وضعت المنظمة مواردها الاستخبارية بتصرف الفريق لمواجهة المجموعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين عبر البحر المتوسط. وأفاد الإنتربول أيضا البرنامج الأوروبي المتعدد الاختصاصات لمكافحة التهديدات الإجرامية من حضوره على الصعيد العالمي، الأمر الذي عزز التعاون مع بلدان المصدر والعبور الواقعة شرق البحر المتوسط وغرب منطقة البلقان وعلى طول المسالك في أفريقيا وخارجها.

دعم التحقيقات بشأن الفارّين

الفارّون على الصعيد الدولي انتهازيون ومصدر خطر في كثير من الأحيان. ويسعى الإنتربول للإطباق على المجرمين الفارّين.

توقيف أخطر مجرم نيبالي ضالع في الجرائم الماسة بالأحياء البرية في ماليزيا

أوقف المدعو Rajkumar Praja، وهو أكثر مجرمي نيبال المطلوبين لارتكابهم جرائم ماسة بالأحياء البرية وموضوع نشرة حمراء، في شهر شباط/فبراير في ماليزيا في أعقاب تعاون وثيق على الصعيد الدولي عبر قنوات الإنتربول. وكان Praja رئيس عصابة لصيد وحيد القرن في نيبال ومطلوبا لتنفيذ عقوبة بالسجن لمدة 15 عاما بسبب صيد وحيد القرن والاتجار بقرونه على الصعيد الدولي خلافا للقانون.

إيطاليا تحتجز مشبوها في التلاعب بنتائج المباريات مطلوبا على الصعيد الدولي

في أيار/مايو، قام شخص يُشتبه في التلاعب بنتائج مباريات دولية مطلوب من قبل إيطاليا وموضوع نشرة حمراء، بتسليم نفسه إلى السلطات الإيطالية بعد أربع سنوات من الفرار من وجه العدالة. وهذا الشخص هو أحد مواطني جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مختبئا منذ عام 2011 واستهدفته إحدى عمليات Infra التي نفذها الإنتربول في عام 2012.

الابتكار

يعتمد المجرمون التكنولوجيا الحديثة سريعا ويتعين على أجهزة الشرطة أن تبقى سباقة في هذا المجال من خلال البحث والتطوير في مجال العمل الشرطي.

مركز الابتكار

أُنشئ مركز ابتكار جديد لضمان أن تواصل المنظمة استثمارها في مجالي البحث والتطوير وأن تقف في طليعة العمل الشرطي الاستراتيجي.

وسيجمع المركز خبراء من مجالات متعددة لتحديد سيناريوهات العمل الشرطي في المستقبل وفهم المحفزات والاتجاهات التي تؤثر في بيئة عمل أجهزة إنفاذ القانون فهما أفضل. وسيتيح لنا ذلك كشف المشكلات المستجدة وبلورة الأفكار للتصدي لها وتحويل الحلول الممكنة إلى سياسة عامة.

وسيقوم هذا المركز بتزويد البلدان الأعضاء بتقييم للتهديدات العالمية، واستحداث نماذج جديدة للتعاون مع القطاع الخاص، والدفع قدما بوضع وتنسيق المعايير الشرطية على الصعيد العالمي، وتقديم دورات تدريبية لكبار موظفي الشرطة التنفيذيين.

بنك معلومات لمشاريع البحوث التي ينفذها الإنتربول

تشكل البحوث عملية بالغة الأهمية بالنسبة للإنتربول من أجل الاستعداد للتغيير وجعل التغيير أمرا واقعا. وللاستفادة القصوى من مختلف أنشطة البحوث التي ينفذها الإنتربول، أطلقت المنظمة بنك معلومات. وستتيح هذه الأداة المركزية للمنظمة تبيان المجالات التي يمكن فيها توثيق التعاون بين الوحدات في مجال البحوث؛ وتحديد الفرص للاطلاع المتبادل على الخبرات في مجال النُهج المتبعة للبحوث، والأساليب والأدوات التحليلية ذات الصلة؛ والسماح لمدربي الإنتربول بالاطلاع على آخر المستجدات في هذا المجال.

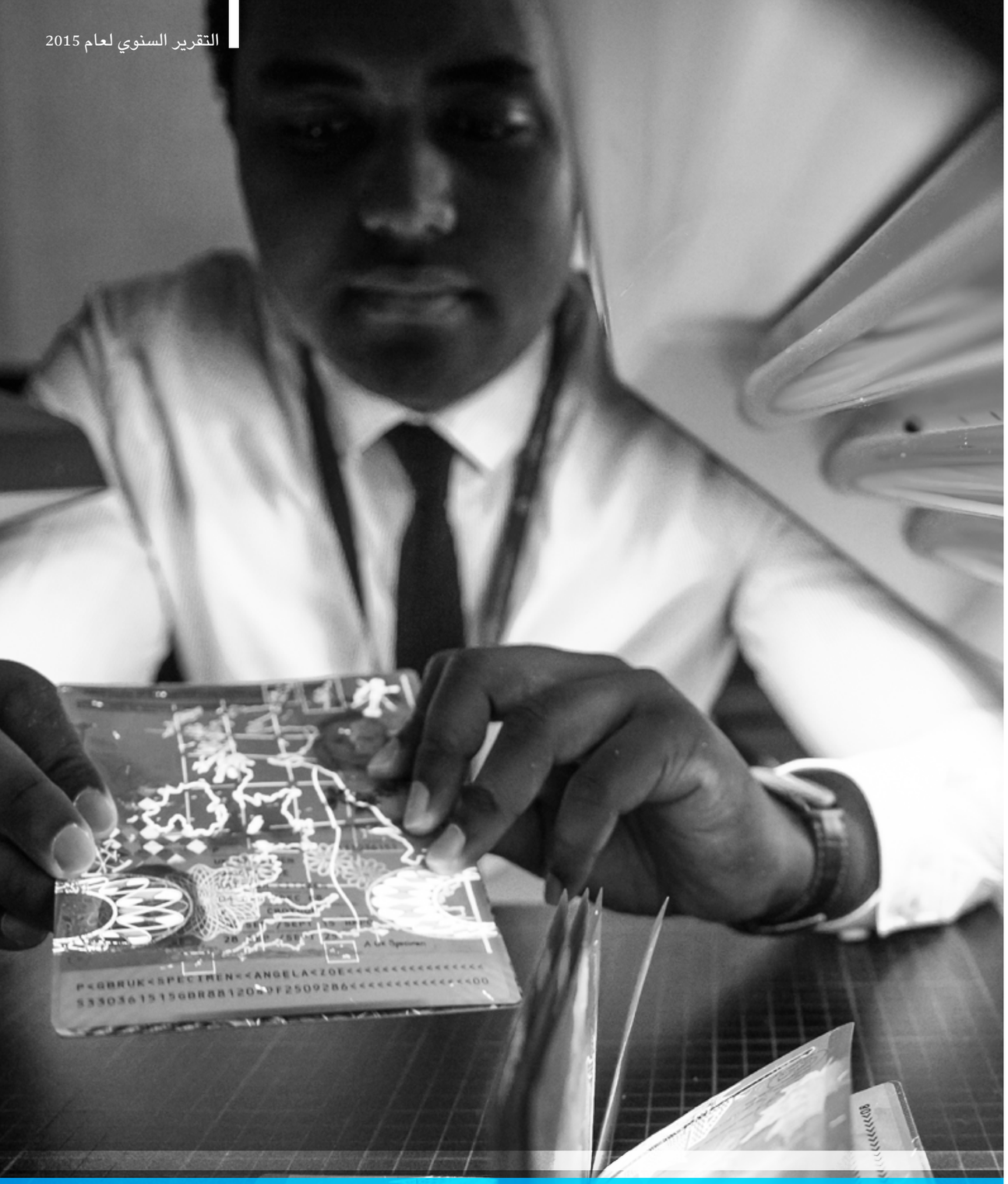

بناء القدرات والتدريب

مواصلة التعلم وإنماء القدرات أمران لا بد منهما لأفراد الشرطة على جميع المستويات. ويعزز الإنتربول قدرات أجهزة الشرطة في بلدانه الأعضاء من خلال تزويدها بدورات تدريبية مصممة لتلبية احتياجاتها الخاصة.

التحقيق في الفساد في المنافسات الرياضية

نظم الإنتربول واللجنة الأولمبية الدولية أول حلقة عمل تدريبية لمتقصّي الحقائق على مدى ثلاثة أيام لإنماء مهارات على إجراء تحقيقات داخلية بشأن ادعاءات التلاعب بنتائج المباريات الرياضية. وقد شارك في هذا التدريب، الذي استضافته هولندا، مسؤولون في أوساط كرة القدم وكرة المضرب وسباق الدراجات وتنس الريشة؛ وتضمن دروسا بشأن كيفية إجراء تحقيقات لتقصي الحقائق، واكتساب مهارات لإجراء المقابلات، وتقييم القضايا، ورفع التقارير، والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى من الأوساط الرياضية وخارجها.

تعزيز أمن الحدود في غرب أفريقيا

نُظّمت الدورة التدريبية الثالثة والأخيرة بشأن تعزيز إدارة الحدود في غرب أفريقيا في توغو وشاركت فيها خمسة بلدان. وهذا البرنامج الذي استمر سنتين ومولت حكومة كندا جزءا منه، اشتمل على توفير دورات تدريبية متخصصة، وتعزيز التعاون بين الوكالات وإجراء تمارين ميدانية إقليمية، بالإضافة إلى إعداد كتيّب عملي عن استراتيجيات إدارة الحدود على الصعيد الإقليمي.

تعزيز أمن الموانئ في الفلبين

ركزت إحدى الدورات التدريبية على تزويد موظفي إنفاذ القانون العاملين في الخطوط الأمامية في الفلبين بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات التي يطرحها أمن الموانئ. وشملت الدورة تدريبا في القاعات، وتمارين محاكاة، وزيارة إلى مركز الأمن العام والقيادة الأمنية لمدينة دافاو، المخوّل حاليا الاطلاع على ثلاث قواعد بيانات للإنتربول.

تطبيق جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جنوب شرق آسيا

في إطار تعزيز أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، نُظّمت حلقتا تدريب لمنع الأفراد الخاضعين لتلك الجزاءات من التجول بحرية في جنوب شرق آسيا. وأجرى المشاركون تمارين عملية خُصصت للتحقيقات بشأن مكافحة الإرهاب، وإدارة الحدود، وحقوق الإنسان، وقدرات الإنتربول العالمية في مجال العمل الشرطي، لا سيما النشرة الخاصة للإنتربول - مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

تمويل الإرهاب في منطقة شمال أفريقيا والساحل

شكلت مسألة مساعدة أجهزة إنفاذ القانون في بلدان شمال أفريقيا والساحل على مكافحة تمويل المجموعات الإرهابية محور دورة تدريبية عُقدت في المغرب. وقد تلقى المشاركون تدريبا على أدوات الإنتربول وخدماته لمكافحة غسل الأموال وعلى الأساليب الكفيلة بتعزيز إدارة الحدود. كما تلقوا تدريبا على كيفية إجراء التحقيقات المالية والتحقيق بفعالية في مختلف الجرائم التي ترتكب في أغلب الأحيان لتمويل الأنشطة الإرهابية، مثل الاختطاف والاتجار بالأسلحة والاتجار بالمخدرات.

التعاون عبر الحدود في مجال التحقيقات في الحوادث البيولوجية

ركزت حلقة عمل عُقدت في كمبوديا على دور التعاون بين أجهزة متعددة في إجراء تحقيقات عبر الحدود مرتبطة بالتهديدات البيولوجية. وقد تبادل ممثلون عن كمبوديا وفييت نام ولاوس وميانمار الاطلاع على أفضل الممارسات والأساليب وحددوا برتوكولات لعبور الحدود والتواصل في مجال التحقيقات في الحوادث البيولوجية.

تعزيز التحقيقات المتصلة بمكافحة الإرهاب والأمن البحري

عُقدت في سنغافورة حلقة عمل موجهة إلى بلدان جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ترمي إلى تعزيز قدراتها في مجال الأدلة الجنائية من أجل إجراء تحقيقات متصلة بمكافحة الإرهاب. وحلقة العمل هذه، التي شارك فيها حوالى 100 مندوب من 18 بلدا وست شركات، أتاحت للمندوبين الاطلاع مباشرة على مجموع أدوات الأدلة الجنائية التي يوفرها الإنتربول.

المشاريع الخاصة

وضعت المنظمة مشاريع لمعالجة اتجاهات ومسائل محددة.

إدارة الحدود

في آذار/مارس، أسفرت عملية Sunbird عن توقيف تسعة أشخاص فارّين مطلوبين على الصعيد الدولي كانوا يحاولون السفر إلى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فقد قامت أجهزة الشرطة والهجرة في تسعة بلدان بالتدقيق في جوازات السفر عبر مقارنتها في المراكز الحدودية البرية والجوية والبحرية بقواعد بيانات الإنتربول. وأُجري أكثر من 500 000 تقصٍّ أسفرت عن حدوث 16 مطابقة في جوازات سفر مسجلة في قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة وتحديد هوية شخصين كانا مطلوبين بموجب نشرتين حمراوين.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق برنامج، يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه الإنتربول على مدى ثلاث سنوات، لتعزيز إدارة وأمن الحدود في البلدان الـ 10 الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز شبكات أجهزة إنفاذ القانون وتوثيق التعاون في مراكز العبور الإقليمية للتصدي لقضايا من قبيل الهجرة غير المشروعة، والاتجار بالسلع غير المشروعة، وتهريب المهاجرين.

مشروع ستاديا

اجتمع في قطر خبراء عالميون معنيون بأمن الأحداث الرياضية لتبادل الاطلاع على أفضل الممارسات في مجال التصدي للتهديدات المحدقة بالأحداث الرياضية الكبرى، والتوصية باعتماد هذه الممارسات. ونُظم هذا الاجتماع تحت رعاية مشروع ستاديا الذي ينفذه الإنتربول وتموّله قطر بهدف إنشاء مركز امتياز لمساعدة البلدان الأعضاء في الإنتربول على وضع تدابير شرطية وأمنية وتنفيذها في إطار التحضير للأحداث الرياضية الكبرى.

وبحث الفريق المعني بمشروع ستاديا أيضا سبل التعاون مع المركز الوطني لأمن وسلامة الجمهور الرياضي في الولايات المتحدة (NCS4) على صعيدي البحوث في مجال إنفاذ القانون وبناء القدرات المتصلة بالسلامة والأمن في مجال الرياضة.

I-Checkit

اعتمدت الجمعية العامة نموذج عمل I-Checkit المخصص لشركات الطيران كعنصر أساسي لاستراتيجية الإنتربول العالمية لإدارة الحدود. وتتيح أداة I-Checkit لجهات شريكة موثوق بها إجراء تقصيات آنية متقدمة عن بيانات المسافرين بمقارنتها بقواعد بيانات الإنتربول ولا سيما قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة. وقد اعتُمد هذا النموذج بعد أن أثبت مشروع تجريبي استغرق 16 شهرا مع شركة AirAsia جدوى هذه الأداة في التخفيف من حدة المخاطر الإجرامية الناجمة عن انتحال الشخصية، وفي جمع بيانات الاستخبار الشرطية، لا سيما في البلدان التي تفتقر كليا إلى حلول متكاملة .

وتشمل الخطط المقبلة اختبار I-Checkit في قطاعات أخرى يستغلها مجرمون يستخدمون وثائق هوية مسروقة للقيام بمعاملات غير مشروعة، ولا سيما في القطاعين الفندقي والمصرفي، ومشروعا تجريبيا في قطاع النقل البحري.

3 البرامج

حدد نموذج العمل الجديد الذي وضعه الإنتربول في عام 2015 ثلاثة برامج ذات أولوية لمكافحة الجريمة هي: مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة والناشئة.

وفي إطار كل برنامج، يدعم الإنتربول بلدانه الأعضاء عن طريق تنسيق العمليات، وتوفير التدريب، وإجراء بحوث ودراسات تحليلية بشأن التهديدات الحالية والناشئة.

مكافحة الإرهاب

يشكل الإرهاب أحد أكبر التهديدات الأمنية التي تواجه العالم اليوم. ففي السنوات الأخيرة، شهدت الاعتداءات الإرهابية الدولية تزايدا من حيث النطاق والتعقيد، الأمر الذي يستدعي تحركا عالميا تشارك فيه جميع البلدان.

ويدعم برنامج الإنتربول لمكافحة الإرهاب الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء لمنع الاعتداءات الإرهابية والتحقيق فيها والتخفيف من وطأتها؛ وتقييد حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب؛ ومكافحة تهريب المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات؛ والحد من التهديدات التي تشكلها القرصنة البحرية.

الشبكات الإرهابية

حظي الدور الحيوي الذي يضطلع به الإنتربول بصفته مركزا عالميا للبيانات المتصلة بالإرهاب باعتراف دولي. فالقرار 2178 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أوكل إلى الإنتربول ولاية واضحة تتمثل في العمل كمركز عالمي لتبادل المعلومات الشرطية الرامية إلى مكافحة التهديد الإرهابي، كما زار أعضاء رفيعو المستوى من كونغرس الولايات المتحدة الإنتربول في آذار/مارس لمناقشة التحديات الأمنية المرتبطة بالإرهاب.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، في أعقاب الاعتداءات الإرهابية التي شهدتها باريس، دعا وزراء العدل والشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي إلى ربط جميع المعابر الحدودية الخارجية للاتحاد بقواعد بيانات الإنتربول العالمية، وإجراء تدقيقات تلقائية في وثائق السفر.

ووفر الإنتربول دعمه للسلطات الفرنسية، وذلك من خلال استحداث خلية أزمة في مقر الأمانة العامة للتنسيق بشكل وثيق مع المكتب المركزي الوطني في باريس. وأوفَد أيضا فريقا للتحرك إزاء الأحداث لمساعدة السلطات التونسية في أعقاب الاعتداء الإرهابي الذي استهدف منتجع سوسة الساحلي.

وشدد الأمين العام للإنتربول على أهمية تبادل المعلومات على الصعيد العالمي عن الإرهابيين المعروفين والمشبوهين، وذلك في مداخلات ألقاها خلال العديد من المنتديات الدولية في عام 2015 – ولا سيما خلال الإحاطة الوزارية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمؤتمر الوزاري لمنتدى سالزبورغ.

ونظِّم عدد من الدورات التدريبية في مناطق مختلفة طيلة العام بهدف تعزيز قدرات أفراد الشرطة العاملين في خط المواجهة على منع الأنشطة الإرهابية والحد منها والتحقيق فيها. وركزت هذه الدورات على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والمتفجرات اليدوية الصنع، وتنفيذ جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكشف الصلات بين الإرهاب وأشكال أخرى من الجريمة كغسل الأموال.

المقاتلون الإرهابيون الأجانب

أمام التدفق غير المسبوق للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون إلى مناطق النزاع في الشرق الأوسط ذهابا وإيابا، يضطلع الإنتربول بدور مركز عالمي لتبادل المعلومات من أجل فهم تحركاتهم الدولية وكشفها ومنعها.

وفي ضوء التقرير الصادر عن فرقة العمل التابعة للجنة الأمنية في وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة التي تعترف فيه بمنظومات الإنتربول كأدوات عالمية بالغة الأهمية لمكافحة سفر الإرهابيين والمقاتلين الأجانب، حثّ الأمين العام شتوك رؤساء أجهزة إنفاذ القانون في العالم على الاستعانة إلى أقصى حد بهذه الأدوات، وذلك خلال كلمات ألقاها أمام مؤتمر القمة لمكافحة التطرف العنيف الذي عُقد في البيت الأبيض، ومؤتمر قمة القادة لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والتطرف العنيف، الذي عُقد على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، واجتماع وزراء العدل والشؤون الداخلية في دول الاتحاد الأوروبي.

ولتعزيز تبادل المعلومات على الصعيد العالمي، عقد الإنتربول اجتماعين بشأن مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في إسبانيا وتركيا. ولتحقيق هذا الهدف على أرض الواقع، أشرفت فرقة عمل الإنتربول المعنية بالإدارة المتكاملة للحدود على تنفيذ عملية في منطقة شمال أفريقيا والساحل استهدفت حركة الإرهابيين وغيرهم من المجرمين الذين يستخدمون وثائق سفر مزورة. وأسفرت هذه العملية عن كشف شخص كان يحاول السفر من كوت ديفوار إلى فرنسا عبر المغرب بجواز سفر أُبلغ بسرقته، ولم يُسمح له بالصعود إلى الطائرة.

الأعمال الإرهابية المرتكبة بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وبالمتفجرات

يركز الإنتربول، إدراكا منه المخاطر التي يمكن أن تطرحها المجموعات الإرهابية إذا تمكّنت من الحصول على مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية ومتفجرات، على تزويد أفراد أجهزة إنفاذ القانون المحلية بالأدوات والمهارات اللازمة لمنع جميع أشكال الأعمال الإرهابية المرتكبة بهذه المواد، والتصدي لها.

ولتعزيز سبل التصدي لتهديدات الإرهاب البيولوجي على الصعيد العالمي، أجرى الإنتربول تمرينا لتقييم جهوزية أجهزة إنفاذ القانون في الشرق الأوسط لمواجهة هذه التهديدات؛ ونظم حلقة عمل عن مخاطر الإرهاب البيولوجي بالتعاون مع المعهد الأوروبي للشرطة؛ وأشرف على دورة تدريبية في جنوب شرق آسيا بشأن أساليب التحقيق في الاعتداءات البيولوجية.

وأعرب المنتدى الدولي لرؤساء أجهزة مكافحة المتفجرات اليدوية الصنع الذي شارك الإنتربول وأستراليا في تنظيمه في أيلول/سبتمبر، عن دعمه إنشاء حلف عالمي لمكافحة التهديد الذي تشكله المتفجرات اليدوية الصنع، وذلك من خلال التدريب وتوعية عامة الناس وتبادل المعلومات ومراقبة مكوّنات صنع هذه المتفجرات.

وفي إطار عملية نُفِّذت في جنوب شرق آسيا استهدفت جريمة تهريب المواد الكيميائية، استردت السلطات الفلبينية سفينة مختطفة استُخدمت لتهريب مواد كيميائية.

ومن التهديدات الناشئة التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون مخاطر ارتكاب الإرهابيين اعتداءاتهم باستخدام الأوبئة البيولوجية. ولتوعية أجهزة الشرطة بهذه التهديدات وتعزيز قدراتها على التصدي لها، نظم الإنتربول حلقة عمل عن تفشي الأوبئة في غرب أفريقيا، وجمع أجهزة الشرطة والهيئات المعنية بالصحة الحيوانية لمناقشة استراتيجيات الوقاية.

الجريمة السيبرية

مع تطور الإنترنت، لم تعد الجرائم تُرتكب داخل الحدود الوطنية. فالجرائم السيبرية التي تُرتكب في بلد ما يمكن أن تخلف بشكل آني ضحايا في العديد من البلدان الأخرى. ولذا يطرح العمل الشرطي في العالم الافتراضي تحديات جديدة على كل من الصعيد العملياتي والتقني والقانوني.

ولمساعدة البلدان الأعضاء على مكافحة الجريمة السيبرية المتطورة التي تنطوي على تنفيذ هجمات ضد الحواسيب ومنظوماتها، والجريمة التي يسهل الفضاء السيبري ارتكابها حيث يُستخدم الإنترنت لارتكاب "جرائم تقليدية" – وهما الشكلان الواسعا النطاق من أشكال الجريمة المتصلة بالإنترنت – يسعى الإنتربول، في إطار برنامجه المتعدد الجوانب لمكافحة الجريمة السيبرية، إلى تزويد أجهزة الشرطة في العالم بالأدوات والمهارات اللازمة لمواجهة هذا المجال الإجرامي السريع التغيّر.

التعاون على الصعيد العالمي

الجريمة السيبرية هي في جوهرها جريمة تقنية يتعين توفر معارف ومهارات متخصصة لمكافحتها بفعالية، لا تتوفر دوما لدى أجهزة إنفاذ القانون. لذا، لا بد لأجهزة الشرطة أن تتعاون مع القطاع الخاص، والجهات المعنية، والأوساط الأكاديمية من أجل تبادل المعلومات، واستحداث أدوات شرطية جديدة، والاطلاع على آخر الاتجاهات في مجال الجريمة السيبرية.

ويعمل الإنتربول، انطلاقا من مجمّعه العالمي للابتكار، يدا بيد مع جهات شريكة يتبادل معها الخبرات والأفكار في المجال التكنولوجي، التي يمكن أن تساعد أجهزة الشرطة على مكافحة الجريمة السيبرية. ويساعد شركاء استراتيجيون، وبشكل خاص شركات Kaspersky Lab و NEC وTrend Micro، الإنتربول على تعزيز قدرات أجهزة الشرطة في بلدانه الأعضاء في المجال السيبري.

وقد حقق هذا التعاون نتائج إيجابية عديدة، ولا سيما كشف خطر يهدد المعاملات النقدية الافتراضية، ويتمثل في إمكانية اختراقها من قبل برمجيات خبيثة أو دسّ بيانات غير مشروعة فيها كصور الاعتداءات الجنسية على الأطفال.

ويُستعان بدراسة أجراها خبراء من الإنتربول وشركة Kaspersky Lab لتوعية أجهزة إنفاذ القانون في العالم ووضع حلول لمنع ارتكاب هذه الجريمة.

وقد استُهدفت شبكة البوتنت Simda، التي يُعتقد أنها لوثت أكثر من 770 000 حاسوب في العالم، في إطار سلسلة من العمليات نفِّذت بشكل متزامن في جميع أنحاء العالم، جرى تنسيقها انطلاقا من مركز الإنتربول لمكافحة الجريمة السيبرية وأسفرت عن تعطيل خواديم في بولندا، وروسيا، ولكسمبرغ، وهولندا، والولايات المتحدة. وفضلا عن أجهزة الشرطة في هذه البلدان، شاركت في العملية أيضا وحدات الاستخبار والدعم التابعة لشركات مايكروسوفت، وKaspersky Lab، وTrens Micro، ومعهد الدفاع السيبري في اليابان.

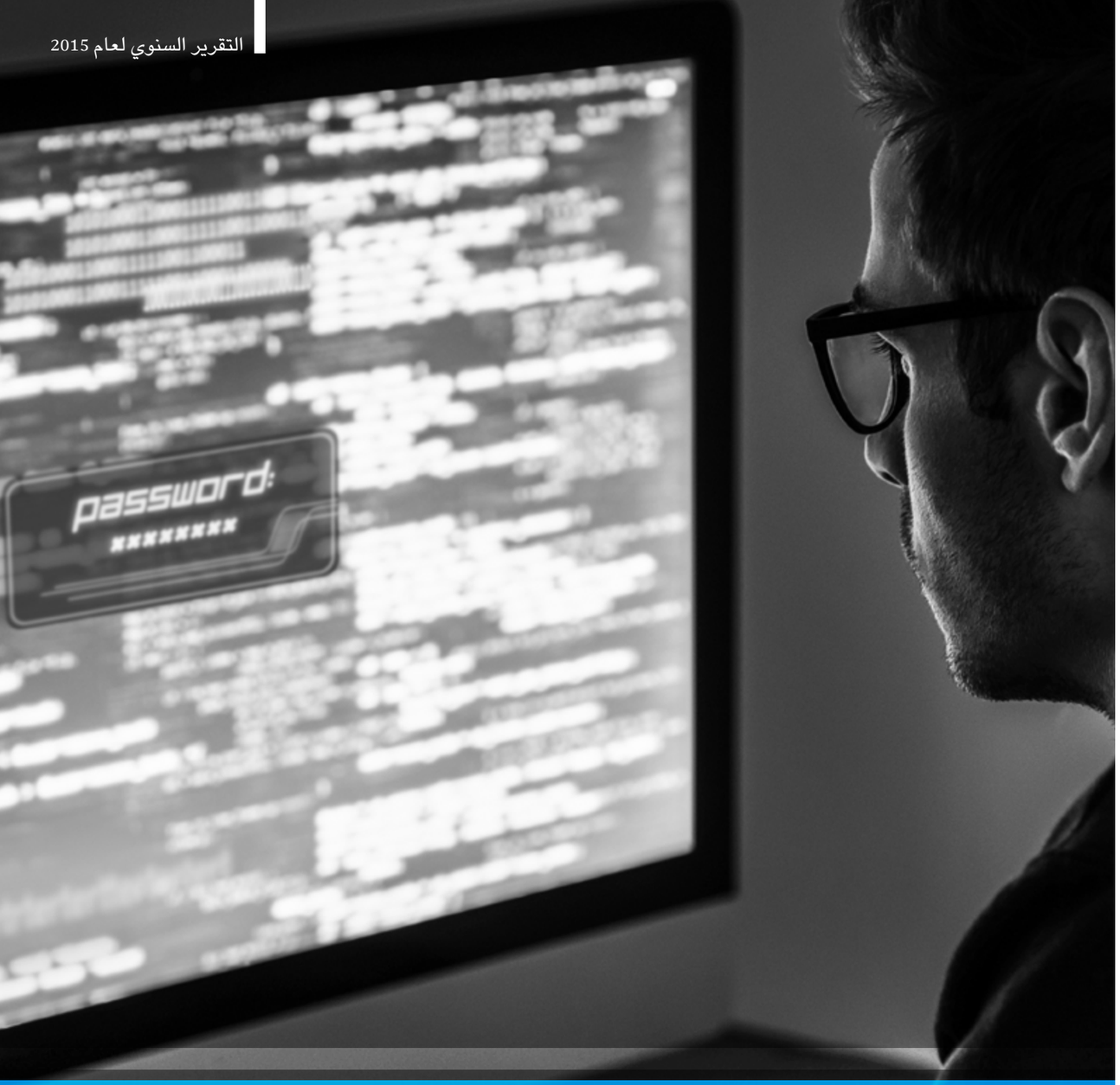

العمل الشرطي الاستباقي

لا ينفك المجرمون السيبريون عن تطوير واستحداث أساليب جديدة لارتكاب الجرائم والحيلولة دون كشف هويتهم. ولا يكفي أجهزة الشرطة استباق التطورات التي يشهدها عالم الجريمة فحسب، بل يجب عليها أيضا أن تكون على أهبة الاستعداد للتصدي لها بواسطة أدوات وتقنيات مبتكرة خاصة بها.

ولفهم كيفية استخدام المجرمين السيبريين لشبكة الإنترنت السوداء (Darknet) واتخاذ إجراءات استباقية حيالهم، نظم الإنتربول تدريبا متخصصا استحدث في إطاره مختبر الإنتربول للبحوث في المجال السيبري شبكةً سوداء وعملةً مشفّرة وسوقا تجارية صورية خاصة به لاستخدامها كأدوات تدريب. وأدى المشاركون أدوار باعة وزبائن ومسؤولي مواقع تجارية في الشبكة السوداء، وشملت التمارين أيضا تنفيذ أجهزة إنفاذ القانون "عمليات إغلاق" واقعية استهدفت الأسواق التجارية الصورية.

الجريمة المنظمة والجريمة الناشئة

يشير مصطلح "الجريمة المنظمة والجريمة الناشئة" إلى طائفة واسعة من أشكال الجريمة التي يمكن أن تكون جديدة نسبيا في مجال إنفاذ القانون – مثل الجريمة البيئية – أو التي تُرتكب عادة من قبل شبكات الجريمة المنظمة – مثل الاتجار بالمخدرات أو تهريب المهاجرين أو الجريمة المالية.

الأعمال الفنية المسروقة

أُطلقت مبادرة "حماية التراث الثقافي – واجب إنساني" في الأمم المتحدة من قبل خمس جهات شريكة هي اليونسكو والإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والحكومة الإيطالية والحكومة الأردنية. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز حماية التراث الثقافي المستهدَف من الإرهابيين والمهربين من خلال تشجيع جميع البلدان على توفير دعم فاعل للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرهما من الهيئات الدولية.

الاتجار بالمخدرات

أسفرت عملية Folosa، التي استهدفت الاتجار بالمخدرات من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر أفريقيا، عن ضبط نحو 170 كغم من المخدرات تقدر قيمتها بحوالى 10 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، شملت الكوكايين والهيروين والميثامفيتامين والماريخوانا. وعُثر على المخدرات سواء مخبأة في الأمتعة، أو مبتلعة من قبل الناقلين، أو مخبأة في كعاب الأحذية والشعر. وأكدت النتائج وجود مسلك لتهريب الميثامفيتامين من نيجيريا إلى جنوب أفريقيا، فضلا عن كشف أسلوب إجرامي جديد يتمثل في ظهور مبتلعي النقود وازدهار سوق حبوب الإكستازي الأوروبية في البرازيل.

وأصدر الإنتربول تنبيها عالميا في أيار/مايو بشأن 2,4-dinitrophenol DNP، وهو دواء غير مشروع يمكن أن يكون قاتلا، يُستخدَم للتنحيف وتقوية العضلات. ولقد صدرت النشرة البرتقالية للتحذير من مخاطر DNP، الذي يُستخدَم أيضا كمادة أولية في تركيب بعض المتفجرات، بعد أن توفيت امرأة في المملكة المتحدة واعتل رجل فرنسي بشكل خطير جراء تناولهما هذه المادة.

الجريمة المالية – الاحتيال باستخدام أساليب الهندسة الاجتماعية

"الاحتيال باستخدام أساليب الهندسة الاجتماعية" هو مكائد يحيكها مجرمون لخداع ضحاياهم وتضليلهم واستدراجهم إلى الإفصاح عن معلومات سرية أو شخصية سواء عبر الإنترنت أو بالهاتف أو عن طريق الالتقاء بهم شخصيا.

وقد اعتُقل أكثر من 500 شخص وأُغلق 15 مركزا للاتصال في إطار عملية First Light 2015 التي نسقها الإنتربول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ واستهدفت عمليات احتيال استُخدمت فيها أساليب الهندسة الاجتماعية. وقد جرت هذه الاعتقالات في تايلند والصين وفييت نام وكوريا وهونغ كونغ (الصين). وفي إطار إحدى عمليات الاحتيال، كان المحتالون ينتحلون صفة سعاة بريد ويتصلون هاتفيا بالضحية لإخطارها بأن هناك طردا باسمها له صلة بنشاط إجرامي، ثم يحيلونها على محتالين آخرين ينتحلون صفة أفراد شرطة لابتزاز أموالها.

الجريمة البيئية

في عام 2015، جرى تفكيك شبكة ضالعة في الصيد غير المشروع للسمك المسنن بصورة نهائية بفضل الإجراءات التي اتخذها العديد من البلدان في العالم ونسّقها الإنتربول على الصعيد الدولي. وصدرت نشرات بنفسجية بشأن العديد من السفن التي يُشتبه في تورطها في صيد الأسماك غير المشروع، ولا سيما سفينة "Thunder". وباشر حوالى 15 بلدا التحقيق في الأسطول الذي تتبع له السفينة المذكورة والشبكة التي تديره، وقدّم الإنتربول مساعدته في جمع الأدلة وتحليلها مما أسفر عن توقيف قبطان السفينة ومسؤولين رفيعي المستوى في سان تومي وبرينسيبي.

وأسفرت عمليتان إقليميتان استهدفتا قطع الأشجار غير المشروع عن كشف مسالك تهريب رئيسية وضبط كميات كبيرة من الخشب غير المشروع. ففي منطقة غرب أفريقيا، توِّجت عملية Log بمصادرة محاصيل غير مشروعة من خشب الورد وأصناف أخرى من الأخشاب تبلغ قيمتها أكثر من 216 مليون دولار وتوقيف 44 شخصا؛ في حين أسفرت عملية Amazonas II التي نُفِّذت في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية عن ضبطيات تفوق قيمتها 46 مليون دولار، وتوقيف 200 شخص، وإبراز حاجة المنطقة إلى اتخاذ إجراءات مشددة لمراقبة الحدود فيها.

تهريب المهاجرين

شكل النزوح الجماعي للمهاجرين إلى أوروبا، لا سيما من مناطق النزاع، أحد أبرز المشاكل العالمية التي شهدها عام 2015. ويشكل ضلوع شبكات الجريمة المنظمة في تهريب المهاجرين واستغلال ضعفهم لجنى الأرباح مصدر قلق بالغ لأجهزة إنفاذ القانون.

وقدّم الإنتربول دعمه الكامل للجهود التي تبذل على الصعيد الدولي لكشف المجموعات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين، وذلك من خلال مساعدة الفريق الميداني المشترك المعني بمبادرة Mare الذي أنشأه اليوروبول، وجمع البيانات من البلدان الأعضاء وتحليلها لتحديد الصلات المحتملة بأشكال أخرى من الجريمة، وتزويد البلدان التي تواجه مشاكل الهجرة بشكل مباشر بأدوات بيومترية، وإتاحة الوصول إلى قواعد بيانات الإنتربول الجنائية.

وفي إطار منتدى مشترك للإنتربول واليوروبول بشأن مكافحة شبكات تهريب المهاجرين نظِّم في أيلول/سبتمبر، اجتمع أكثر من 120 مشاركا يمثلون الجهات المعنية من 50 بلدا من بلدان المنشأ والعبور والوجهة، ومن منظمات إقليمية ودولية، من أجل وضع إجراءات منسقة لمكافحة الشبكات الإجرامية الضالعة في تهريب المهاجرين.

الاتجار بالبشر

أسفرت عملية Akoma التي نُفِّذت في كوت ديفوار عن إنقاذ حوالى 50 طفلا – لا تتجاوز أعمار بعضهم خمس سنوات – من العمل في الحقول الزراعية. وكان الأطفال يعملون لساعات طويلة يوميا ولا يتلقون راتبا ولا تعليما. وقد حظيت هذه العملية بدعم من المنظمة الدولية للهجرة والمكتب الإقليمي للإنتربول في أبيدجان.

الجرائم المرتكبة ضد الأطفال

في عام 2015، أسفرت المعلومات المتبادلة عبر قاعدة بيانات الإنتربول لصور الاستغلال الجنسي للأطفال عن تحديد هوية سبعة أطفال من ضحايا الاعتداء الجنسي كمعدل وسطي يومي. واستُخدمت قاعدة البيانات هذه منذ استحداثها في عام 2001، من قبل شبكة الإنتربول للمتخصصين في 48 بلدا في العالم واليوروبول وأسفرت عن تحديد هوية أكثر من 8 000 ضحية وتوقيف أكثر من 4 000 معتدٍ.

وتعززت جهود مكافحة انتشار صور الاعتداءات الجنسية على الأطفال عبر الإنترنت في عام 2015 بفضل تكنولوجيا PhotoDNA التي وهبتها شركة مايكروسوفت إلى الإنتربول. وهذه التكنولوجيا التي تقوم باستحداث توقيع فريد انطلاقا من الخصائص المميزة لصورة ما يسمح بإجراء مقارنات وإيجاد صور متطابقة حتى وإن حوِّرت، قد أُدرجت في قاعدة بيانات الإنتربول الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال.

وبناء على توصية من الجمعية العامة، ستجري مشاطرة مشروع Baseline، الذي ينفذه الإنتربول والذي يشكل جزءا من قاعدة البيانات المذكورة، مع كيانات القطاع الخاص لتمكين الشركات وهيئات إدارة الشبكات من كشف مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال والإبلاغ عنها وحذفها من شبكاتها. وسيتيح هذا المشروع للجهات المعنية في القطاع الخاص مقارنة تواقيع الصور الموجودة في شبكاتها بالتواقيع المسجلة في قاعدة بيانات الإنتربول الدولية لصور الاستغلال الجنسي للأطفال.

وأسفرت عملية نسقها المكتب الإقليمي للإنتربول في أمريكا الجنوبية في بوينس آيرس واستهدفت شبكات الاستغلال الجنسي للأطفال التي تنشر مواد الاعتداءات الجنسية المرتكبة ضدهم عبر المنتديات الإلكترونية عن توقيف 60 من مرتكبي هذه الاعتداءات، من بينهم مدرّس في إحدى المدارس الابتدائية في غواتيمالا، وإنقاذ أربع ضحايا.

المركبات الآلية المسروقة

قدم الإنتربول الدعم للعديد من العمليات الوطنية التي استهدفت حركة المركبات المسروقة في عام 2015. وركزت عملية Paso del Estrecho التي نفذتها الشرطة الوطنية الإسبانية على مرفأي الجزيرة الخضراء وطريفة، وهما مسلكان معروفان تستخدمهما الشبكات الإجرامية لتهريب المركبات المسروقة من أوروبا إلى شمال أفريقيا. وأُجري ما يناهز 000 10 تقصٍّ في قاعدة بيانات الإنتربول للمركبات الآلية المسروقة أسفرت عن تبيان 40 سيارة مسروقة وتوقيف 25 شخصا. وفي المملكة المتحدة، أسفرت عملية Britcar عن استرداد 18 مركبة مسروقة على مسالك التهريب عبر مرافئ فيليكستاو ودوفر وبورتسموث.

النزاهة في مجال الرياضة

طلبت لجنة مستقلة شكّلتها الوكالة العالمية لمكافحة استخدام المنشطات من أجل التحقيق بشأن عدد من الأفراد، من بينهم مسؤولون سابقون في رياضة ألعاب القوى، من الإنتربول مساعدتها على الاتصال بأجهزة إنفاذ القانون الوطنية في البلدان التي كُشفت فيها انتهاكات محتملة من أجل تبادل معلومات الاستخبار بهذا الشأن.

وقد سهّل الإنتربول الاتصالات بين اللجنة المستقلة والسلطات الفرنسية التي وافقت على إجراء تحقيق دولي بشأن ادعاءات شملت تقديم واستلام رشاوى، وغسل أموال، وتواطؤا إجراميا؛ كما شرع في العمل مع البلدان الأعضاء لدعم هذا التحقيق.

الاتجار بالسلع غير المشروعة والتقليد

نفذ الإنتربول العديد من العمليات في مناطق مختلفة استهدفت الاتجار غير المشروع بأشكال عديدة ومتنوعة من السلع.

- أسفرت عملية Opson IV التي نُفِّذت في 47 بلدا عن ضبط كميات قياسية من الأغذية والمشروبات غير المشروعة والمنطوية على مخاطر صحية محتملة؛
- أسفرت عملية Maya II التي نُفِّذت في أرجاء الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي عن ضبط سلع مقلدة تقدر قيمتها بحوالى 60 مليون دولار شملت قطع غيار للسيارات، ومحروقات، وأغذية، ومستحضرات تنظيف، وسجائر، وشامبوهات، وفولاذا؛
- أسفرت عملية العين الساهرة عن مصادرة السلطات المصرية لأكثر من 233 سلاحا، بما في ذلك مسدسات ورشاشات وبنادق، و30 كغم من الهيروين، وحوالى خمسة كيلوغرامات من الأفيون، وقرابة ثلاثة كيلوغرامات من الكوكايين، بالإضافة إلى 23 قطعة من عاج الفيلة؛
- أسفرت عملية Jupiter VII التي نُفِّذت في أمريكا الجنوبية على مدى أسبوعين عن ضبط قرابة 000 800 من السلع المقلدة تقدر قيمتها بحوالى 130 مليون دولار، وتوقيف 805 أشخاص أو وضعهم قيد التحقيق.

الصحة والسلامة في العالم

يتمثل جانب رئيسي من أنشطة الإنتربول لمكافحة جرائم تقليد المنتجات الصيدلانية التي تهدد صحة عامة الناس وسلامتهم في توفير تدريب متخصص لأجهزة إنفاذ القانون والهيئات الصحية في العالم.

وفي عام 2015، نظم الإنتربول دورات تدريبية محددة الأهداف في بلدان منها موريتانيا والأردن وأوغندا وميانمار من أجل تعزيز قدرات أفراد أجهزة الشرطة والجمارك وموظفي هيئات تنظيم القطاع الصحي على تحديد مدى انتشار الأدوية غير المشروعة والمقلدة ومكافحتها.

4 الشؤون المالية

الأداء المالي لعام 2015

تشكل المساهمات النظامية السنوية للبلدان الـ 190 الأعضاء في المنظمة مصدر التمويل الرئيسي في الإنتربول. ويمكن للبلدان الأعضاء أيضا تقديم مساهمات إضافية على أساس طوعي سواء على شكل مساهمات مالية أو عينية. وتشكل مساهمات البلدان الأعضاء، مع إيرادات أخرى متفرقة، الميزانية العادية للمنظمة.

ويتلقى الإنتربول أيضا موارد إضافية من جهات مانحة خارجية شتى مثل الهيئات الحكومية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، وكيانات القطاع الخاص. وتُستخدم هذه الموارد المالية الخارجية لتمويل مشاريع خاصة أو أنشطة محددة مسبقا، وتجري إدارتها بشكل منفصل عن طريق "الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة".

وفي الوقت الحاضر، يعطي الإنتربول القطاع العام الأولوية كمصدر لجمع الأموال من الخارج. وفي عام 2015، أُضيفت إلى أحكام النظام المالي قاعدة تطبيق تنص على ضرورة إحالة أيّ مساهمة مقترحة من القطاع الخاص يتجاوز مبلغها 500 000 يورو على اللجنة التنفيذية طلبا لموافقتها عليها.

في السنة المالية 2015، بلغت إيرادات تشغيل الإنتربول 113,1 مليون يورو، ساهمت البلدان الأعضاء بنسبة 75 في المائة منها، بما في ذلك على شكل مساهمات عينية – كإعارة الموظفين من قبل البلدان الأعضاء والاستخدام المجاني لبعض الأصول. أما الإيرادات التي تلقتها المنظمة من هيئات عامة ومؤسسات وشركات من القطاع الخاص لتنفيذ أنشطة محددة، والمحتسبة بشكل منفصل عن الأصول المالية المتأتية من أعضاء الإنتربول والمودعة في الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة، فقد شكلت 21 في المائة من إيرادات التشغيل، ومنها نسبة 31 في المائة وردت من القطاع الخاص. وشكلت الإيرادات الأخرى 4 في المائة من إجمالي الإيرادات.

وبلغت نفقات التشغيل، بما في ذلك القيمة المقدرة لاستخدام الموارد العينية، 116,3 مليون يورو، واستأثرت التكاليف المتصلة بالموظفين بأكبر قدر (65 في المائة من إجمالي النفقات)، تليها تكاليف تشغيل المباني والمكاتب (20 في المائة)، وتكاليف السفر والمؤتمرات (11 في المائة)، ونفقات الاهتلاك (4 في المائة).

وبلغت نفقات التشغيل الممولة من الميزانية العادية للمنظمة 92,7 مليون يورو (80 في المائة)، في حين بلغت النفقات الممولة من الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة لتنفيذ أنشطة محددة متفق بشأنها مع الجهات المانحة ما قدره 23,6 مليون يورو (20 في المائة).

وأفضى الأداء المالي إلى عجز تشغيلي في عام 2015 قدره 3,2 ملايين يورو، مما أدى إلى انخفاض في رصيد صناديق الاحتياطي المتراكم للمنظمة ليبلغ 23,3 مليون يورو. وتتولى المنظمة حاليا تسوية هذا العجز الهيكلي بشكل استراتيجي في الميزانية السنوية المقبلة عن طريق اعتماد آليات لزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف.

واستهلكت مشاريع الاستثمار 3,9 ملايين يورو من الموارد المالية. وارتفع مستوى النقدية والأرصدة المصرفية خلال العام بمبلغ قدره 7,1 ملايين يورو ويعزى ذلك إلى تصفية حساب الاستثمارات المالية والزيادة التي شهدتها الإيرادات المقبوضة مسبقا والأصول المتصلة بالمعاشات التقاعدية للموظفين وإيرادات الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة.

وتخضع الجداول المالية الواردة في الصفحات التالية – بيان الوضع المالي، وبيان الأداء المالي، وبيان التغييرات في الموجودات المالية، وبيان التدفقات النقدية – لتدقيق مالي يجريه مدقق خارجي مستقل هو مكتب المدقق العام للحسابات في النرويج. وتلخص هذه الجداول الوضع المالي للمنظمة وأداءها في عامي 2015 و2014. وقد أعدت المنظمة البيانات المالية بشكل يتماشى تماما مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنظام المالي الساري فيها.

بيان الوضع المالي بتاريخ: (بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2015	31 كانون الأول/ ديسمبر 2014
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقدية والأرصدة المصرفية	75 114	67 971
الاستثمارات	2 877	6 035
المساهمات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض	14 215	11 991
المخزون	563	565
مجموع الأصول المتداولة	92 769	86 562
الأصول غير المتداولة		
المساهمات المستحقة القبض	285	329
الأصول الثابتة	19 760	20 817
مجموع الأصول غير المتداولة	20 045	21 146
مجموع الأصول	**112 814**	**107 708**
الخصوم		
الخصوم المتداولة		
المبالغ المستحقة الدفع	(7 614)	(7 631)
الإيرادات المقبوضة مسبقا	(6 714)	(5 467)
إيرادات الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة	(29 288)	(26 644)
الخصوم المتصلة بالموظفين	(5 435)	(4 795)
مجموع الخصوم المتداولة	(49 051)	(44 537)
الخصوم غير المتداولة		
الخصوم المتصلة بالموظفين	(20 706)	(16 935)
مجموع الخصوم غير المتداولة	(20 706)	(16 935)
مجموع الخصوم	(69 757)	(61 472)
مجموع الأصول الصافية	**43 057**	**46 236**
الموجودات المالية		
احتياطي تمويل الاستثمار	19 760	20 817
صناديق الاحتياطي المتراكم	23 297	25 419
مجموع الموجودات المالية	**43 057**	**46 236**

بيان الأداء المالي للسنة المالية المنتهية في: (بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2015	31 كانون الأول/ ديسمبر 2014
إيرادات التشغيل		
مساهمات البلدان الأعضاء (بما في ذلك المساهمات العينية)	85 392	73 769
إيرادات الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة	23 333	22 653
إيرادات أخرى	4 397	3 625
مجموع إيرادات التشغيل	**113 122**	**100 047**
مصروفات التشغيل		
التكاليف المتصلة بالموظفين (بما في ذلك الموارد العينية)	75 100	68 884
تكاليف تشغيل المباني والمكاتب (بما في ذلك الموارد العينية)	23 528	14 330
تكاليف السفر والمؤتمرات	12 738	13 574
نفقات الاهتلاك	4 935	4 800
مجموع مصروفات التشغيل	**(116 301)**	**(101 588)**
الفائض/(العجز) المسجل للعام	**(3 179)**	**(1 541)**

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في: (بآلاف اليورو)

	31 كانون الأول/ ديسمبر 2015	31 كانون الأول/ ديسمبر 2014
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
الفائض/(العجز) في أنشطة التشغيل	(3 179)	(1 541)
التسويات لـ:		
نفقات الاهتلاك	4 935	4 800
التغيرات في الأصول		
تسوية (الربح) الخسارة في بيع الأصول الثابتة	24	92
(الزيادة)/النقص في المساهمات والمبالغ الأخرى المستحقة القبض	(2 180)	(4 295)
الزيادة/(النقص) في المخزون	2	(150)
التغيرات في الخصوم		
الزيادة/(النقص) في المبالغ المستحقة الدفع	(17)	(140)
الزيادة/(النقص) في المبالغ المقبوضة مسبقا	1 247	2 113
الزيادة/(النقص) في إيرادات الصناديق الائتمانية والحسابات الخاصة	2 644	4 707
الزيادة/(النقص) في الخصوم المتصلة بالموظفين	4 411	3 542
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	7 887	9 128
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
(مشتريات)/مبيعات أنشطة الاستثمار	3 158	22 933
(مشتريات)/مبيعات الأصول الثابتة	(3 902)	(4 116)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	(744)	18 817
صافي الزيادة/(النقص) في النقدية والأرصدة المصرفية	**7 143**	**27 945**
النقدية والأرصدة المصرفية في بداية الفترة	67 971	40 026
النقدية والأرصدة المصرفية في نهاية الفترة	75 114	67 971
حركة النقدية والأرصدة المصرفية	**7 143**	**27 945**

بيان التغييرات في الموجودات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2015 (بآلاف اليورو)

	احتياطي تمويل الاستثمار	صناديق الاحتياطي المتراكم	المجموع
الرصيد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2014	**20 817**	**25 419**	**46 236**
صافي الأرباح والخسائر غير المعترف بها في بيان الأداء المالي	(1 057)	1 057	
صافي (العجز)/الفائض المسجل للعام		(3 179)	(3 179)
الرصيد في 31 كانون الأول/ ديسمبر 2015	**19 760**	**23 297**	**43 057**

يمكن الاطلاع على البيانات المالية للأعوام السابقة على العنوان:
http://www.interpol.int/About-INTERPOL/Funding

190 بلداً عضواً

- أ
- الاتحاد الروسي
- إثيوبيا
- أذربيجان
- الأرجنتين
- الأردن
- أرمينيا
- أروبا
- إريتريا
- إسبانيا
- أستراليا
- إستونيا
- إسرائيل
- أفغانستان
- الإكوادور
- ألبانيا
- ألمانيا
- الإمارات العربية المتحدة
- أنتيغوا وبربودا
- أندورا
- إندونيسيا
- أنغولا
- أوروغواي
- أوزبكستان
- أوغندا
- أوكرانيا
- إيران
- آيرلندا
- آيسلندا
- إيطاليا
- ب
- بابوا - غينيا الجديدة
- باراغواي
- باكستان
- البحرين
- البرازيل
- بربادوس
- البرتغال
- بروني
- بلجيكا
- بلغاريا
- بليز
- بنغلاديش
- بنما
- بنن
- بوتان
- بوتسوانا
- بوركينا فاسو
- بوروندي
- البوسنة والهرسك
- بولندا
- بوليفيا
- بيرو
- بيلاروس
- ت
- تايلند
- تركمانستان
- تركيا
- ترينيداد وتوباغو
- تشاد
- تنزانيا
- توغو
- تونس
- تونغا
- تيمور ليشتي
- ج
- جامايكا
- الجبل الأسود
- الجزائر
- جزر البهاما
- جزر القمر
- جزر مارشال
- جمهورية أفريقيا الوسطى
- الجمهورية التشيكية
- الجمهورية الدومينيكية
- جمهورية كوريا
- جمهورية الكونغو الديمقراطية
- جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
- جنوب أفريقيا
- جنوب السودان
- جورجيا
- جيبوتي
- د
- الدانمرك
- دومينيكا
- ر
- الرأس الأخضر
- رواندا
- رومانيا
- ز
- زامبيا
- زمبابوي
- س
- ساموا
- سان تومي وبرينسيبي
- سانتا لوسيا
- سان مارينو
- سانت فنسنت وغرينادين
- سانت كيتس ونيفيس
- سانت مارتن
- سري لانكا
- السلفادور
- سلوفاكيا
- سلوفينيا
- سنغافورة
- السنغال
- سوازيلند
- السودان
- سوريا
- سورينام
- السويد
- سويسرا
- سيراليون
- سيشيل
- ش
- شيلي
- ص
- صربيا
- الصومال
- الصين
- ط
- طاجيكستان
- ع
- العراق
- عمان
- غ
- الغابون
- غامبيا
- غانا
- غرينادا
- غواتيمالا
- غيانا
- غينيا
- غينيا الاستوائية
- غينيا بيساو
- ف
- الفاتيكان
- فرنسا
- الفلبين
- فنزويلا
- فنلندا
- فيجي
- فيت نام
- ق
- قبرص
- قيرغيزستان
- قطر
- ك
- كازاخستان
- الكاميرون
- كرواتيا
- كمبوديا
- كندا
- كوبا
- كوت ديفوار
- كوستاريكا
- كولومبيا
- الكونغو
- الكويت
- كينيا
- ل
- لاتفيا
- لاوس
- لبنان
- لكسمبرغ
- ليبريا
- ليتوانيا
- ليبيا
- ليختنشتاين
- ليسوتو
- م
- مالطة
- مالي
- ماليزيا
- مدغشقر
- مصر
- المغرب
- المكسيك
- ملاوي
- مليديف
- المملكة العربية السعودية
- المملكة المتحدة
- منغوليا
- موريتانيا
- موريشيوس
- موزمبيق
- مولدوفا
- موناكو
- ميانمار
- ن
- ناميبيا
- ناورو
- النرويج
- النمسا
- نيبال
- النيجر
- نيجيريا
- نيكاراغوا
- نيوزيلندا
- هـ
- هايتي
- الهند
- هندوراس
- هنغاريا
- هولندا
- و
- الولايات المتحدة الأمريكية
- ي
- اليابان
- اليمن
- اليونان

الوصل بين أجهزة الشرطة لجعل العالم أكثر أمانا

يتمثل دور الإنتربول في تمكين أجهزة الشرطة في العالم أجمع من العمل معا لجعل العالم أكثر أمانا. وتساعد البنية التحتية المتطورة للدعم التقني والميداني التي تملكها المنظمة على مواجهة التحديات المتنامية في مجال مكافحة الجريمة في القرن الحادي والعشرين.

ويسعى الإنتربول إلى ضمان حصول أجهزة الشرطة في العالم على الأدوات والخدمات اللازمة لتأدية مهامها بفعالية. ويوفر تدريبا محدد الأهداف ودعما متخصصا لعمليات التحقيق، وبيانات مفيدة، وقنوات اتصال مأمونة.

وتساعد مجموعة الأدوات هذه الشرطة في الميدان على فهم اتجاهات الجريمة وتحليل المعلومات وتنفيذ العمليات وتوقيف أكبر عدد ممكن من المجرمين في نهاية المطاف.

ويقع مقر الأمانة العامة في ليون (فرنسا)، وهي تحظى بدعم من مجمّع الإنتربول العالمي للابتكار في سنغافورة، ومن سبعة مكاتب إقليمية في أنحاء العالم، ومكتب تمثيل لدى كل من الأمم المتحدة في نيويورك والاتحاد الأوروبي في بروكسل. وفي كل بلد من البلدان الأعضاء مكتب مركزي وطني يديره موظفون مكلفون بإنفاذ القانون على درجة عالية من التدريب.

WWW.INTERPOL.INT

تويتر
@INTERPOL_HQ

حقوق التأليف والنشر محفوظة للإنتربول، 2016

مصادر الصور: الإنتربول، Jean Gaumy ، iStockphoto ، Thinkstockphoto
طُبع هذا التقرير على ورق مصنوع من أخشاب مصدرها غابات تدار وفقا لمبدأ الاستدامة.
IMPRIMERIE DELTA
PEFC PEFC/10-31-1409

الإنتربول

الأمانة العامة
200, quai Charles de Gaulle
69006 Lyon
France
الهاتف: 00 70 44 72 4 33+
الفاكس: 63 71 44 72 4 33+